

الشركات الأميركية توجه الاستثمارات نحو الصحراء المغربية قطاع المياه محور رئيسي لتنمية البنية التحتية الاقتصادية

وجهت الشركات الأميركية بوصلة استثماراتها نحو الصحراء المغربية لتنفيذ مشاريع تخلق القيمة المضافة خصوصا في مجالات المياه والبنية التحتية والسياحة والصناعة والطاقة، حيث أتاحت خطوة المغرب الدبلوماسية بفتح قنصلية أميركية في مدينة الداخلة فرصة لتعزيز الشراكة الاقتصادية.

على مدى السنوات الخمس المقبلة، في إطار تعاون وثيق مع حكومة المغرب لدعم الحكم المحلي التشاركي، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين نتائج التعليم.

وأشار اليقوي إلى أن "قطاع المياه هو محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو أساسي للبنية التحتية للبلد ويساهم في تطوير القطاعات الأخرى، من الصناعة إلى السياحة، لهذا فالشركات الأميركية الكبيرة مستعدة وحريصة على تقديم أحدث المنتجات والدخول في شراكة مع الشركات المغربية لتحقيق الأهداف المشتركة في ميدان التصرف في المياه".

ويشراكة مع المغرب، أعلنت شركة "سالونا" الأميركية للتكنولوجيا عن إطلاق مشروع "هارماتان" بجهة الداخلة وادي الذهب، وأوضحته الشركة في بلاغ لها، أنها ستستثمر في الفضاءات البحرية لتحلية مياه البحر، وأيضا لاستغلال الطاقات المتجددة ذات المصدر المائي أو الهوائي.



محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - دخلت العلاقات الاقتصادية الأميركية - المغربية مرحلة جديدة من التعاون مع بدء واشنطن توجيه دفة الاستثمار نحو الصحراء المغربية، في خطوة تأتي بعد اعتراف إدارة ترامب بسيادة المغرب على صحرائه.

وتتجه الرباط إلى فتح باب الاستثمارات بالصحراء المغربية أمام الشركات الأميركية عبر فتح قنصلية بمدينة الداخلة لتعزيز الشراكة الاقتصادية.

وستمكن القنصلية من تسهيل الإجراءات ودعم الاستثمار والمشاريع التنموية، حيث من المنتظر أن تضخ الشركات الأميركية الملايين من الدولارات لاستغلال الفرص الاقتصادية المفتوحة بالصحراء المغربية.

وقال السفير الأميركي بالمغرب، ديفيد فيشر، إن "بلادنا تعزز في الأسابيع المقبلة إصدار سلسلة من الإعلانات التي ستسهل في تعزيز الشراكة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة والمغرب في مجال التنمية الاقتصادية والتجارة، مع توطيد دور الملكة باعتبارها رائدة في المجال الاقتصادي على الصعيد الإقليمي".

وقال الخبير الاقتصادي، محمادي اليقوي، في تصريح لـ "العرب"، "يمكن للاستثمارات الأميركية أن تعزز النمو الاقتصادي في الصحراء المغربية، لاسيما من خلال تطوير الشركات الناشئة، وتوفير فرص العمل، وتحسين ميزان الإداءات، والمشاركة في خلق القيمة المضافة، وكذلك تساهم بشكل كبير في تطوير العديد من القطاعات بما في ذلك قطاع المعادن، والصيد البحري والسياحة والزراعة التصديرية والصناعات الغذائية".

وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة الأميركية خلال الفترة من 2012 إلى 2018، ومثل في عام 2018 حوالي 5.2 في المئة من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب.

وفي هذا السياق، أشار محمادي اليقوي، الخبير الاقتصادي، إلى أن "وجود أكثر من 120 شركة أميركية في المغرب يعتبر علامة على الثقة في إمكانات البلاد".

ويرى محللون أن فتح القنصلية الأميركية بمدينة الداخلة مناسبة لتوسيع محفظة الاستثمارات الأميركية بهذه المنطقة، حيث ستكون قطاعات التصنيع والتأمين وتجارة الجملة والقطاع النفطي والمعدني محط اهتمام المستثمر الأميركي. ولتفعيل هذه الأهداف، تستعد الحكومة الأميركية لتقديم مساعدات مالية للمغرب تصل إلى 3 مليارات دولار من أجل القيام باستثمارات، لاسيما في قطاعات البنوك والفنادق والطاقة المتجددة، وذلك بواسطة شركة تمويل التنمية الدولية التابعة للحكومة الأميركية.

وتخطط الوكالة الأميركية الدولية للتنمية لاستثمار 100 مليون دولار



مشاريع المياه أولوية

العراق يحاول الاستفادة من أزمة انهيار الدينار أمام الدولار

فرص مزدوجة بين تأمين الرواتب وتنمية أرباح مضاربة العملة



تجاوزات تتغذى من الأزمة

بذلك أسوأ أداء سنوي منذ عام 2003. وكشفت مصادر خاصة عن تراجع احتياطي النقد الأجنبي في البنك المركزي العراقي بنسبة 12.5 في المئة، خلال الربع الأول من سنة 2020، إذ انخفض من 65.75 مليار دولار إلى 57.5 مليار دولار، ما يهدد قدرة البلاد على الاستمرار في تطبيق سياسة ضبط سعر الصرف عبر نافذة بيع العملة. ولم تعد حتى إيرادات النفط كافية لخصام الرواتب، فرغم أن العراق حقق زيادة كبيرة في حجم الإنتاج النفطي منذ 2003، إلا أن الزيادة في أعداد الموظفين الحكوميين والأشخاص الذين يعتمدون على الدولة في تأمين معاشاتهم كانت أكبر بنحو عشرة أضعاف أو أكثر، ما قطع الطريق على التنمية في مختلف القطاعات، إذ أن الدولة تحولت إلى مجرد "بائع نفط" يفرق جُلّ العوائد على الأفراد شهريا.

ويعتمد العراق على النفط في تمويل نحو 98 في المئة من موازنة الإنفاق السنوية. وبسبب هبوط أسعار النفط عالميا، خسرت البلاد نحو ثلثي عوائدها الشهرية. ولم تتوقف ماسي العراق عند هذا الحد، إذ أسهم اتفاق "أوبك+" في تعميمها، بعدما ألزمت بالتخلي عن نحو ربع صادراتها لمواجهة تخمة المعروض في الأسواق.

ويعاني العراق من حجم ديون مرتفع، إذ يبلغ حجم الدين الخارجي حوالي 25.5 مليار دولار، كما يشهد ارتفاعا في معدلات البطالة، إثر الإجراءات التي اعتمدها السلطات العراقية للإغلاق الجزئي للأسواق والمراكز التجارية، لحد من تفشي فيروس كورونا.

ولمليون دولار يوميا، فإن أرباح الأحزاب الشيوعية كل يوم، من نافذة بيع العملة، تبلغ نحو 2.7 مليار دينار عراقي، ما يعادل نحو 2.5 مليون دولار.

ووفقا لمصادر مطلعة، فإن الحكومة لا تنوي التدخل لمنع تداعي سعر صرف العملة المحلية أمام الدولار الأميركي، بسبب الأزمة المالية الخائفة.

وتقول المصادر إن التغاضي يمثل البديل الحكومي لسياسة تعويم سعر الصرف، التي قد تنخفض بموجبها قيمة الدينار العراقي كثيرا.

ويجسب المصادر، فإن بغداد ترى أن وصول سعر الدولار الأميركي الواحد إلى 1500 دينار عراقي قد يكون أمرا ضروريا للميزان التجاري، وتحقيق التوازن بين عوائد النفط وحجم الإنفاق.

لكن تراجع قيمة الدينار العراقي إلى هذا المستوى سيعجل بزيادة نسبة التضخم المرتفعة أساسا في العراق، ويعمق حالة الهشاشة الشديدة التي يمر بها اقتصاد البلاد، وفقا لمؤشرات دولية.

وفي مايو الماضي توقع البنك الدولي أن يسجل العراق العام الجاري أسوأ أداء اقتصادي سنوي له منذ 2013، بسبب تدني أسعار النفط ووباء كورونا، مشيرا إلى أن "الأوضاع القائمة أصلا ما قبل الأزمة، ستحد من قدرة البلاد على إدارة وتخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية".

وقال البنك الدولي إن "من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9.7 في المئة خلال عام 2020 متراجعا عن نسبة النمو الإيجابية البالغة 4.4 في المئة التي حققها عام 2019، مسجلا

وجاءت الأزمة المالية التي ضربت العراق مؤخرا بسبب انخفاض أسعار النفط لترفع الطلب على الدولار متسببة في انخفاض قيمة الدينار أمامه. وأول الأسبوع، كان الدولار الأميركي الواحد يساوي 1270 دينارا عراقيا، في تراجع كبير جدا لقيمة العملة المحلية أمام الدينار العراقي.

ويصعب هذا التحول في صالح الحكومة أولا لأنها ستحصل على دنانير أكثر مقابل دولاراتها القادمة من بيع النفط، ما يساهم جزئيا في مواجهة أزمة الرواتب الموظفين، لكن المستفيد الأكبر يتمثل في الأحزاب الشيوعية التي تملك مصارف تسيطر على مزارد العملة، وفي مقدمتها التيار الصدري.

ووجدت هذه النافذة أساسا بعد العام 2003 للسيطرة على سعر صرف الدولار في الأسواق العراقية، إذ يضخ البنك المركزي عبرها بشكل يومي أموالا بالدولار الأميركي لتغطية احتياجات المستوردين من العملة الصعبة، محمدا سعر ثابتا لبيع العملة الأميركية، وهو 1180 دينارا عراقيا لكل دولار.

لكن هذه العملية فتحت باب المضاربة في السوق السوداء، حيث تسيطر بضع مصارف تابعة لأحزاب شيوعية منتفذة على نافذة بيع العملة، وتشتري كل ما يعرض تقريبا، ثم تعيد بيعه حسب حاجة السوق، محققة أرباحا طائلة.

وطيلة أعوام كان الفارق بين سعر البنك المركزي وسعر السوق السوداء هو 20 دينارا للدولار الواحد، فالدولار الذي يبيعه البنك المركزي عبر نافذته إلى مصارف الأحزاب الشيوعية لقاء 1180 دينارا عراقيا يُعاد بيعه في السوق السوداء بـ1120 دينارا.

ولم يملك التيار الصدري وحزب الدعوة وحزب الفضيلة وبعض الميليشيات التابعة لإيران مصارف أهلية، هي في الحقيقة واجهات لاستخراج الدولار الأميركي من البنك المركزي والمضاربة به في السوق.

وبسبب الأزمة المالية الأخيرة، ازدادت العمولة التي تحصل عليها هذه المصارف لتصل إلى 90 دينارا عراقيا لقاء كل دولار تنقله من البنك المركزي إلى السوق السوداء.

ومع معدل البيع الحالي الذي يدور حوله البنك المركزي، وهو نحو 300

السنة مع طرح أجهزة جديدة تتماشى مع تقنية الجيل الخامس (5 جي). وقد أظهرت دراسة لحساب سلسلة متاجر هابيسباد في فرنسا أن الهواتف الذكية لا تزال في صدارة المشتريات المزمع القيام بها، 29 في المئة سنة 2020

لأعياد نهاية السنة، وهي تتقدم على أجهزة ألعاب الفيديو إكس بوكس سيريز وبليستاتيشن 5 و26 في المئة، التي تشهد دورها طلبا كبيرا في هذه الفترة من العام. ويقول راين ريث، المحلل لدى "أي.دي.سي"، إنه "بالرغم من تدابير الإغلاق السارية والمخاوف الاقتصادية، قام مستهلكون في أنحاء العالم أجمع بتحويل النفقات، التي

تطرح أزمة انهيار أسعار صرف الدينار العراقي أمام الدولار هوامش تحرك للحكومة العراقية، حيث تحاول الاستفادة من الوضع للحصول على أموال مضاعفة مقابل دولاراتها القادمة من بيع النفط لتأمين الرواتب والنفقات الحكومية، غير أن الوضع يمنع الأحزاب الشيوعية فرصة لتنمية الأرباح عبر مضاربة العملة من خلال سيطرتها على المصارف.

بغداد - يمنح انهيار الدينار العراقي الحكومة فرصة لتحصيل المزيد من الأموال من إيرادات النفط بالدولار لتأمين الرواتب المتراكمة حيث تتعامل مع الأزمة بارتياح نظرا لمساعدتها في معالجة مشكلة السيولة، لكن من جهة أخرى يمثل ذلك مصدر أرباح للأحزاب الشيوعية التي تسيطر على سوق مضاربة العملة.

يرى محللون أن الحكومة العراقية تغض النظر عن تراجع سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأميركي، لأن ذلك يصب في مصلحتها في إدارة أزمة السيولة الحالية.

وتعد الحكومة من بين أكبر الراغبين من انخفاض قيمة العملة المحلية، لأنها تتبع النفط بالدولار، الذي تستخدمه لشراء الدينار العراقي من البنك المركزي، كي تمول موازنات الرواتب والخدمات وغيرها، لذلك كلما انخفضت قيمة الدينار كلما حصلت عليه بسعر أرخص.

ومن جهة أخرى، يشير خبراء إلى أن الراجح الكبير فعلا من تراجع قيمة الدينار العراقي يتمثل في الأحزاب الشيوعية الرئيسية، وفي مقدمتها التيار الصدري بزعامة رجل الدين الخبير للمحلل مقتدى الصدر، من خلال نافذة بيع العملة في البنك المركزي.

ووجدت هذه النافذة أساسا بعد العام 2003 للسيطرة على سعر صرف الدولار في الأسواق العراقية، إذ يضخ البنك المركزي عبرها بشكل يومي أموالا بالدولار الأميركي لتغطية احتياجات المستوردين من العملة الصعبة، محمدا سعر ثابتا لبيع العملة الأميركية، وهو 1180 دينارا عراقيا لكل دولار.

لكن هذه العملية فتحت باب المضاربة في السوق السوداء، حيث تسيطر بضع مصارف تابعة لأحزاب شيوعية منتفذة على نافذة بيع العملة، وتشتري كل ما يعرض تقريبا، ثم تعيد بيعه حسب حاجة السوق، محققة أرباحا طائلة.

وطيلة أعوام كان الفارق بين سعر البنك المركزي وسعر السوق السوداء هو 20 دينارا للدولار الواحد، فالدولار الذي يبيعه البنك المركزي عبر نافذته إلى مصارف الأحزاب الشيوعية لقاء 1180 دينارا عراقيا يُعاد بيعه في السوق السوداء بـ1120 دينارا.

باريس - يعول صناع الأجهزة العاملة بتقنية الجيل الخامس على عيد الميلاد للترويج لأحدث منتجاتهم وإنعاش سوق

راكدة من جراء الأزمة الصحية، حتى لو لم تنتشر بعد هذه الشبكة الجديدة في العالم بأسره.

تعد الأجهزة التكنولوجية المتطورة أكثر المنتجات رواجاً بين تلك المباعة لإهدائها خلال فترة الأعياد، وعلى رأسها الهواتف الذكية. ولا شك في أن الوضع سيبقى على هذا المنوال هذه

هواتف الجيل الخامس تعول على عيد الميلاد لتحفيز المبيعات

كانت تخصص للسفر والماد في المطاعم والنشاطات الترفيهية إلى المنتجات الإلكترونية. والهواتف الذكية هي المنتج الأكبر من هذا التحول".



وفي سوق عالمية تراجع مبيعاتها بأكبر من 10 في المئة خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2020 من جراء الأزمة الصحية، تشكل تقنية الجيل الخامس "محركاً لدفع القطاع" وإنعاش المبيعات اعتباراً من نهاية 2020. ويهدف الاستفادة من شبكة الاتصالات المتطورة هذه، لا بد من التزوّد

بهااتف ذكي يتماشى معها وباشتركت هاتفي متصل بها، ما قد يدفع المستهلك إلى تفضيل نموذج مكيف مع تقنية الجيل الخامس في حال أراد تغيير هاتفه بالأصل، "وحسب لو ما زالت الخدمات محدودة جداً، فنحن نتحضر للمستقبل مع هاتف 5 جي+ باعتقاد أن الوضع سيتطور في خلال سنة".

وصحيح أن 13 في المئة لا غير من الهواتف الذكية التي بيعت في العالم خلال النصف الأول من 2020، كانت تتماشى مع هذه التقنية وفق بيانات مجموعة الدراسات "كاناليس"، غير أن أفاق النمو واعدة.

رأين ريث
المستهلكون في العالم
حولوا نفقات السفر
إلى المنتجات الإلكترونية

